في الطبيعة قد اخذت من حيث انها شئ واحد بالوحدة
الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى الى
افرادها كالنوعية في قولنا الانسان نوع ولذلك لا يصح
الحكم عليها بالتخصيص والتعميم بل هو شخصية كما يشعر به كلام
الشيخ في كتبه هذا كلامه ويشعر بان منشاء ادخال الطبيعة
في الشخصية هو اعتبار الوحدة الذهنية في موضوع الطبيعية
قوله وفي استلزام الدليل اه حاصل منع قوله فان
تقييد الكلي بالكلي لا يفيد التشخص فان ذلك وان لم يفد
التشخص بنفسه بلا واسطة لكن يجوز ان ينقل من التقييد بالصلة
الى التشخص المدلول الموصول بسبب العلم بانحصار الصلة فيه
لا غير ذلك من الاسباب وحاصل الجواب عنه ان مراد
المص ان مجرد ذلك التقييد لا يفيد التشخص وذلك
لا ينافي افادته اياه بواسطة لكن لا يخفى انه يلزم من هذا
الجواب ان تكون القرينة المعينة في الموصول مجموع الاشارة
العقلية والمصاحبة المذكورة والظاهر من كلام المص هنا
والمقرر فيما سبق ان قرينة الموصول هو القرينة العقلية
التي عبر عنها هنا بالاشارة العقلية فافهم قوله من الامور

المفصلة

المفصلة سابقا بيان للقرينة يشتمل عليه الخطاب والتفصيل
السابق هو ما ذكره بقوله والقرينة التي في الكلام على تعيين
ضمير المتكلم هو كونه صادرا عنه وعلى تعيين ضمير المخاطب كون
هذا الكلام خطابا معه وعلى تعيين ضمير الغائب انه ذكر سابقا
في الكلام ما يرجع اليه الضمير وقوله فاضافة القرينة الى
الخطاب والحس لادنى ملابسة الظاهر ان اضافة القرينة
الى الخطاب من الاضافة الى الظرف كضرب اليوم قوله
يدفعه انه لا يتناول قرينة ضمير الغائب يفهم منه انه يتناول
قرينة كل من الضميرين الآخرين اعني ضمير المتكلم والمخاطب لكن
لا يخفى ان الخطاب بالمعنى المصدري لا يكون قرينة بلا تكلف
الا لضمير المخاطب ومع التكلف يكون قرينة لضمير الغائب
ايضا فافهم وقوله ولا يصح عطف على قوله لا يتناول على الا
من تقدير اي لا يصح قوله لانه المرجع الاظهر بالنظر الى سوق
الكلام اي يجعل ضميرا لانه راجعا الى قرينة ضمير الغائب فيجب
الا ان يجعل تذكير الضمير باعتبار الخبر او الى حذف المضاف اي
لانه سبق المرجع في الكلام وبالنظر الى سلاسة العبارة و
اللفظ عن التكلف ان يجعل راجعا الى لفظ الغائب وعلى تقدير

Copyright © King Saud University